ص.ب: 55335 جدة: 21534- المملكة العربية السعودية
هـاتف: 8337 646 12 966+ فاكس: 1064 637 12 966+

www.itfc-idb.org

itfccorp

OIC/COMCEC/34-18/D(16)

itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

تقرير عن مستوى التقدم المحرز في جهود تعزيز التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تقرير للدورة رقم 34 | للكومسيك

26 - 29 نوفمبر 2018، إسطنبول، تركيا

جدول المحتويات

01 رسالة من الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

أ. مقدمة

02 ملخص عن المؤسسة

03 الإنجازات الرئيسية حتى أكتوبر 2018

04 مقتبسات من قرارات اجتماع المتابعة الرابع والثلاثين للكومسيك

خ. عمليات المؤسسة المتعلقة بتمويل التجارة لأغراض التنمية.

05 استدامة الحصول على الطاقة

06 الشكل 1: تمويل المؤسسة للطاقة أعلى 5 دول مستفيدة في عام 2017

06 الشكل 2: محفظة تمويل الطاقة الخاصة بالمؤسسة 2008 - 2017

07 الزراعة والأمن الغذائي

07 الشكل 3: الدول المستفيدة من التمويل الزراعي المقدم من المؤسسة في عام 2017

08 حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل

08 جمع الموارد من أجل التمويل التجاري

08 جمع الموارد من أجل التنمية التجارية

• تنمية التجارة والأعمال

09 برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

10 مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

10 مبادرة الربط العكسي في غينيا: "انتعاش القطاع الخاص"

10 منصة إطلاق المبادرات - برنامج دعم قدرات التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق في السنغال

11 برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا

11 برنامج تخفيف الأفلاتوكسين في غامبيا

رسالة من الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

المهندس. هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذى للمؤسسة الدولية
الإسلامية لتمويل التجارة

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم للحضور في الدورة الوزارية الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) هذا التقرير الخاص بمستوى التقدم الذي أحرزته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في جهود تعزيز التجارة البينية والتعاون التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتدعيم تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة في الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك.

بدأت المؤسسة أنشطتها عام 2008، وتتمحور مهمتها حول تشجيع التجارة البينية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث توفر التمويلات التجارية والمساعدة في الجوانب الفنية المتعلقة بالتجارة. وانطلاقاً من هذه المهمة الجليلة، تعمل المؤسسة لكي تصبح في مصاف جهات تقديم الحلول التجارية التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وعلى مدار العقد الأول، حققت المؤسسة نتائجاً جديرة بالإشادة على صعيد التمويل التجاري والتنمية التجارية، حيث بلغ إجمالي الموافقات التراكمية 40.2 مليار دولار أمريكي بينما بلغ إجمالي المصروفات التراكمية 31.01 مليار دولار أمريكي. كما بلغ إجمالي المبالغ المجمعة التراكمية من الشركاء من البنوك والمؤسسات المالية 24.4 مليار دولار أمريكي، بما يعكس دور المؤسسة المحفز في جذب التمويل للمعاملات التجارية الضخمة لصالح الدول الأعضاء. وعلى الرغم من التباطؤ الملاحظ الذي نشهده على مستوى العالم على الصعيد المالي والاقتصادي، فقد نجحت المؤسسة في زيادة عدد الموافقات على عمليات التمويل مع التركيز في الوقت ذاته على إحداث تأثير إيجابي على التنمية التجارية والاقتصادية بالدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن لكم عن مواصلة المؤسسة لرصدها لمستوى التأثير التنموي لإسهاماتها باستخدام إطار التأثير التنموي (DIF) الخاص بها.

ويشمل هذا التقرير كذلك دور المؤسسة في دعم التنمية التجارية والتعاون التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي يمثل أولية بالنسبة لها.، فقد توسعت المؤسسة في شراكاتها مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية بهدف وضع تصور لشكل المساعدة في الجوانب الفنية الخاصة بالتجارة وتقديمها للدول الأعضاء عبر برامجها الرئيسية المتعددة. وتقع إسهامات المؤسسة تحت مظلة بناء القدرات وتعزيز التجارة وتيسيرها وتنمية السلع الاستراتيجية ودمج التجارة.

ولا تزال المؤسسة تعمل كما عهدناها عن كثب مع مؤسسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل خلق أوجه التعاون المطلوبة لوضع البرامج وإقامتها مع تعظيم الاستفادة من نقاط القوة والخبرات المشتركة للإسهام في تحقيق أهداف الخطة التنفيذية 2025 لمنظمة التعاون الإسلامي واستراتيجية الكومسيك.

وسوف يركز إطار العمل الاستراتيجي للمؤسسة على مدار الأعوام المقبلة على العديد من الأهداف من بينها إقامة الشراكات لخلق تأثير إنمائي مستدام عن طريق تقديم حلول متكاملة للتمويل التجاري والتنمية التجارية للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فستظل المؤسسة التي تحتل مكانة ضمن الجهات الفعالة على الصعيد العالمي ملتزمة بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولن تدخر المؤسسة جهداً في وضع برامج ذات طابع خاص للحلول التجارية المطابقة للشريعة وفي تيسير نقل المعرفة والخبرات بين الدول الأعضاء وفي إحداث تنوع في أشكال التمويل التجاري بها وفي دعم التنمية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومبادرات التعاون. وفي النهاية، يُسعد المؤسسة تسليط الضوء على الثقة التي توليها لها الدول الأعضاء وشركاؤها في مجال التنمية في تحقيق رؤيتها ورسالتها.

أ

مقدمة

ملخص عن المؤسسة

بدأت العمليات في

10 يناير

10 يناير 2008

المقر الرئيسي

جدة
المملكة العربية السعودية

عضو في

IsDB
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

الغرض من التأسيس

المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال التقدم التجاري

رأس المال المصرح به (2017)

3
مليار دولار أمريكي

رأس المال المكتتب (2017)

856.2
مليون دولار أمريكي

رأس المال المدفوع (2017)

735.0
مليون دولار أمريكي

إجمالي تمويل التجارة المعتمدة (2017)

53 عملية

4.9 بلغ مجموعها مليار دولار أمريكي

عمليات تمويل التجارة التراكمية المعتمدة (2017 – 2008)

603 عملية

40.2 بلغ مجموعها مليار دولار أمريكي

النفقات التراكمية (2017 – 2008)

31.01
مليار دولار أمريكي

العمليات المعتمدة التراكمية على حسب القطاع (2017 – 2008)

قطاع الطاقة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	خطوط التمويل (المؤسسات المغيرة والمتوسطة الحجم)
29.71 مليار دولار أمريكي	4.88 مليار دولار أمريكي	2.13 مليار دولار أمريكي	3.59 مليار دولار أمريكي

إجمالي عدد المستفيدين (2017 – 2008)

455
عميل

إجمالي عدد الدول الأعضاء المستفيدة (2017 – 2008)

42
بلد عضو

العمليات المعتمدة التراكمية على حسب المنطقة (2017 – 2008)

آسيا رابطة الدول المستقلة	منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
23.03 مليار دولار أمريكي	13.41 مليار دولار أمريكي	3.81 مليار دولار أمريكي

الإنجازات الرئيسية

حتى أكتوبر 2018

itfc 2018 STRATEGY

اطلاق خطة المؤسسة الاستراتيجية الممتدة لعشر سنوات - تُسلط خطة المؤسسة الاستراتيجية الممتدة لعشر سنوات الجديدة على رؤية المؤسسة في أن تصبح "جهة تقديم الحلول التجارية الرائدة التي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

BPRI

تنفيذ إعادة تصميم الأعمال - انطوى مشروع إعادة تصميم الأعمال على مراجعة لجميع العمليات الرئيسية الخاصة بالأعمال وتقييمها، كما جرى تقييم مفصل للفجوات بهدف التحقق من العمليات وتنسيقها وتعزيزها لضمان وثاقة صلتها بالنموذج التشغيلي المستقبلي للمؤسسة

2017 RESET 2018 REBUILD 2019 RENEW

تنفيذ الاستراتيجية التحولية - حققت المؤسسة إنجازاً رئيسياً أخر في مسيرتها يتمثل في إطلاقها لعملية تنفيذ خارطة الطريق التحولية التي ستمتد على مدار 3 سنوات (2017 - 2019). ويستهدف هذا التحرك بناء نموذج أعمال يتميز بشكل هيكلي جديد قادر على الالتزام بالاستدامة في تحقيق العائدات والنمو في مختلف أسواق التمويل التجاري وتطوير منتجات ومجالات أعمال جديدة وتحقيق حضور جيد على مستوى المنصات العالمية إلى جانب تحقيق التميز المؤسسي.

A1 by Moody's

وضع تصنيف ائتماني للمؤسسة من جانب موديز - وضعت موديز لخدمات المستثمرين أول تصنيف لجهة إصدار طويل الأجل (A1) للمؤسسة مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويُعد هذا التصنيف الائتماني إنجازاً هائلاً حيث سيمنح ذلك المؤسسة قدرة أكبر على الاقتراض من الأسواق الخارجية بأسعار فائدة رائعة، هذا فضلاً عن أن التصنيف سوف يساهم في الوقت ذاته في تيسير حشد الموارد من المؤسسات المالية. كما وضعت موديز كذلك أول تصنيف لجهة إصدار قصيرة الأجل (P-1) للمؤسسة. ويعكس ذلك الإنجاز التاريخي قوة الموقف الرأسمالي للمؤسسة وأشكال الرفع المالي المعتدل بها وممارسات الاستثمار الحصيفة في أذون الخزانة وسياسات إدارة السيولة المناسبة

طرح إطار عمل التأثير التنموي - قطعت المؤسسة شوطاً كبيراً في مسيرتها نحو تحقيق مهمتها المتمثلة في تعزيز التجارة وتحسين حياة الشعوب عن طريق تحقيق الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة باستخدام إطار عمل التأثير التنموي الخاص بها.

innov itfc

تنفيذ برامج التجارة المتكاملة - تحقق المؤسسة الابتكار في طريقة هيكلة العمليات عن طريق طرح برامج التجارة المتكاملة. وتأتي المشروعات باعتبارها منهجية تتضمن التمويل لتجاري مع تدخلات خاصة بالعنصر البشري مثل تنمية القدرات

ARAB-AFRICA TRADE BRIDGES PROGRAM

إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية - أطلقت المؤسسة برنامجاً رئيسياً للتنمية التجارية مصمم لتعزيز التجارة باعتبارها أداة تحقق مزيداً من الفرص الاقتصادية وتدعم تحقيق النمو الشمولي المستدام في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من الوطن العربي وأفريقيا جنوب الصحراء.

إطلاق برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة بغرب أفريقيا - أطلقت المؤسسة هذا البرنامج الرئيسي مستهدفة بناء القدرات في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول الأعضاء بغرض تمكينها من الاستفادة من أشكال التمويل التي تقدمها المؤسسة للبنوك الشريكة بتلك الدول

10

وانطلاقاً من هذه الإنجازات التي حققتها المؤسسة في العشر سنوات الأولى لها، فقد حققت هذا العام، كما في نهاية الربع الثالث من عام 2018، إجمالي موافقات بقيمة 3.7 مليار دولار أمريكي ومصروفات بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يتماشى مع أهدافها لهذا العام بقيمة 5.1 مليار دولار أمريكي و4.1 مليار دولار أمريكي على التوالي.

مقتبسات من قرارات اجتماع المتابعة الرابع والثلاثين للكومسيك

47/ كما رحبت اللجنة بالأنشطة التي يتولى تنظيمها كل من مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة التي تتوافق مع استراتيجية الكومسيك منذ الجلسة الثالثة والثلاثين للكومسيك.

50. طلبت اللجنة من الدول الأعضاء المعنية المشاركة بشكل فعال في الأنشطة المزمع تنظيمها على يد مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية في مجال التجارة كما دعت تلك المؤسسات لإرسال دعوات لدول
OIC/COMCEC-FC/18-34/REP 15
الأعضاء قبل اجتماعاتها بفترة كافية لضمان مشاركتها.

أنشطة تمويل التجارة

66. وإذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بالذكرى السنوية العاشرة للمؤسسة وتعرب عن تقديرها للتمويل التجاري وتعزيز التجارة وأنشطة التنمية الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) وكذلك حشد الأموال من السوق الدولية وشركاء التنمية من أجل تمويل
OIC/COMCEC-FC/34-18/REP 18
التجارة وعمليات التأمين في الدول الأعضاء، مما يسهم في تحقيق هدف التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 25.

67. وإذ تحيط اللجنة علماً مع التقدير بأن الموافقات التراكمية للمؤسسة والصرف في تمويل التجارة وصل إلى 40.2 مليار دولار أمريكي و 31 مليار دولار أمريكي على التوالي، وأن إجمالي موافقاتها وصرفها في عام 2017 بلغ 4.9 مليار دولار أمريكي و 3.4 مليار دولار أمريكي على التوالي.

68. وإذ تشيد اللجنة بالجهود التي تبذلها المؤسسة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نمواً، وإذ تحيط علماً بجهودها الرامية لتنويع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل للقطاع الزراعي الذي له تأثير مباشر وبارز على تحسين الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وزيادة عائدات التصدير والتخفيف من حدة الفقر.

69. وإذ تدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى استكمال متطلبات عضويتهم في مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) بحيث تقوم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ مهامها بنجاح.

70.وإذ تحيط اللجنة علماً بمبادرات تعزيز التجارة وتنمية القدرات التي تعمل المؤسسة على تنفيذها تحت مظلة برامجها الريادية المختلفة بما في ذلك مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية، والبرنامج الخاص لآسيا الوسطى، وبرنامج جسور التجارة بين أفريقيا والعالم العربي، وصندوق التنمية التجارية، وبرنامج المعرفة التجارية، وبرنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا، ومنتدى تنمية التجارية وذلك من أجل توعية القطاعات الخاصة بأنشطة المؤسسة.

71. وإذ تحيط اللجنة علماً بالجهود التي تبذلها المؤسسة في تنفيذ البرامج التجارية المتكاملة لتطوير السلع من خلال مزج تسهيلات تمويل التجارة الخاصة بها مع تدخلاتها في مجال المساعدة الفنية المتصلة بالتجارة، وطلبت من المؤسسة وضع برامج مماثلة للسلع الاستراتيجية الأخرى.

72. وإذ تحيط اللجنة علماً بجهود المؤسسة في تنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي وتعزيز الحلول المالية الإسلامية في المحافل الدولية.

73. وإذ تحيط اللجنة علماً ببرنامج المؤسسة الخاصة ببناء القدرات رفيعة المستوى المقدم إلى بلدان رابطة الدول المستقلة وأفغانستان بشأن الدخول إلى الأسواق في إطار برامج المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة والمقدمة إلى الدول الأعضاء، وإذ تناشد مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي للانضمام إلى هذه الجهود ودعمها.

ب

عمليات المؤسسة المتعلقة بتمويل التجارة لأغراض التنمية

تضطلع المؤسسة بمهامها من خلال مجالي عملها الرئيسيين : 1) التمويل التجاري، 2) التنمية التجارية. فعلى صعيد التمويل التجاري، تُقدم المؤسسة التمويل التجاري للحكومات ذات السيادة، وشركات القطاعين الخاص والعام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خطوط التمويل المقدمة للبنوك المحلية والإقليمية.

لقد حققت المؤسسة منذ إنشائها في عام 2008 (1429 هـ) إنجازات ملحوظة على صعيدي التمويل التجاري والتنمية التجارية، حيث بلغ إجمالي الموافقات التراكمية والمدفوعات 43.9 مليار دولار أمريكي و 34.5 مليار دولار على التوالي. وعلى صعيد آخر، بلغ إجمالي المبالغ التراكمية المحصلة من الشركاء من البنوك والمؤسسات المالية 24.4 مليار دولار أمريكي، بما يعكس دور المؤسسة المحفز في جذب التمويل للمعاملات التجارية الضخمة لصالح الدول الأعضاء. فضلاً عن ذلك، تستمر المؤسسة في تقديم التمويل لعدد من الدول الأعضاء بموجب الاتفاقيات الإطارية المتعددة السنوات المعمول بها بالنسبة للعديد من كبار العملاء السياديين، ولا تزال المبادرات الإقليمية مثل مبادرة إفريقيا تحقق تقدماً ملحوظاً.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها المؤسسة في عام 2017 إلا أنها حققت أداءً مبهراً للغاية، وظلت مرنة في تنفيذ مهامها من خلال الحفاظ على دعمها، كما يتضح من تأثير وضرورة تدخلها في الدول الأعضاء. وعلى هذا النحو، تم تخصيص 35% من إجمالي موافقات التمويل التجاري للدول الأعضاء الأقل نمواً. إضافة إلى ذلك، دعمت 88% من الموافقات التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن حيث المقارنة على أساس سنوي، كانت موافقات التمويل التجاري أعلى بنسبة 10 % في عام 2017، حيث ارتفعت من 4.44 مليار دولار في عام 2016 إلى 4.90 مليار دولار أمريكي، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ورابطة الدول المستقلة استمرت في مواجهة التحدي المتمثل في التأثير السلبي المتبقي لأسعار السلع المنخفضة عامي 2015 و 2016 ونقص العملات الأجنبية. ومع ذلك، تعكس الزيادة في الموافقات على التمويل التجاري التحسينات المتواضعة في بيئة السوق، لا سيما زيادة أسعار النفط واستقرارها في عام 2017 واستمرار ذلك حتى عام 2018.

وتستمر المؤسسة في تعزيز تأثيرها الإنمائي من خلال التخلي عن نموذج الدعم التجاري القائم على المعاملات والاعتماد على النهج القائم على البرامج؛ حيث تتكامل عمليات التمويل التجاري مع التنمية التجارية وبناء القدرات من أجل مضاعفة الأثر الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المؤسسة الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على تضامنها مع الدول الأعضاء بشأن القطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الطاقة والزراعة واستفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التمويل.

استدامة الحصول على الطاقة

يعتبر الحصول على الطاقة محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ذلك أن إمدادات الطاقة لها تأثيرات متعددة على الإنتاجية، وصحة الأفراد، والتعليم، والأمن الغذائي، وما إلى ذلك. ووفقاً للتقديرات، فإن 3 مليار شخص حول العالم يعيشون بدون كهرباء وأكثر من 95% منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو في آسيا النامية، و84% في المناطق الريفية. ويعد الافتقار إلى البنية التحتية والحصول على الطاقة من ضمن الأسباب الرئيسية لضعف أداء القطاع في هذه المناطق.

ولذلك، فإن تحسين القدرة على الحصول على الطاقة أمر ضروري لإطلاق العنان لإمكانات تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أسرع. وفي هذا السياق، تعتبر المؤسسة دعم قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيتها في تدخلاتها في الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، تظل المؤسسة شريكاً ثابتاً لتوفير التمويل لتأمين إمدادات الوقود من أجل الحفاظ على استقرار توليد الكهرباء والوصول إلى عدد كبير من السكان المحرومين. (انظر الرسم البياني أدناه).

الشكل 1: تمويل المؤسسة للطاقة أعلى 5 دول مستفيدة في عام 2017

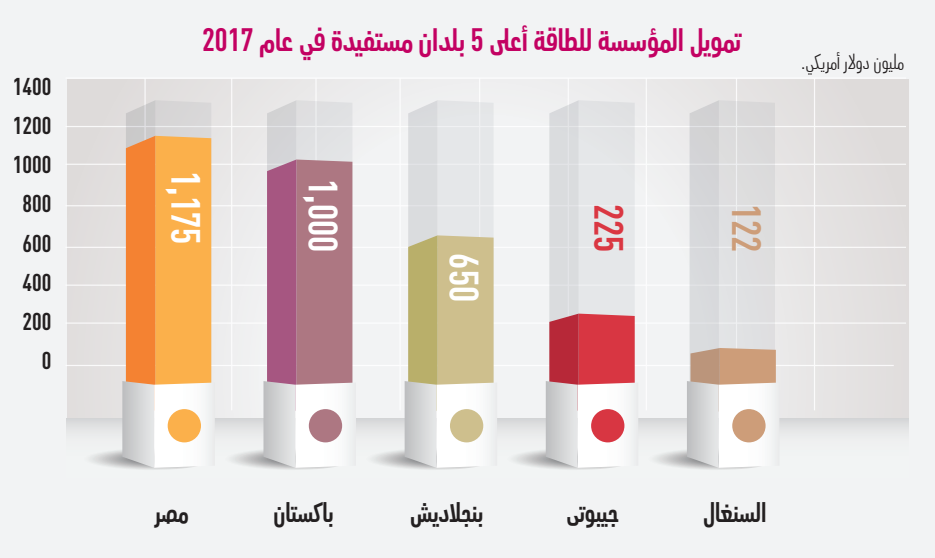

وفي العديد من الدول الأعضاء حيث لا يرغب العديد من الممولين في تمويل عمليات الطاقة الكبيرة الحجم، يلعب الدعم الذي تقدمه المؤسسة دوراً حاسماً لحشد الموارد من الأسواق الدولية لتمويل صفقات الطاقة الجماعية. وعلى مر السنين، اكتسبت المؤسسة خبرة كبيرة في هذا القطاع.

الشكل 2: محفظة تمويل الطاقة الخاصة بالمؤسسة 2008 - 2017

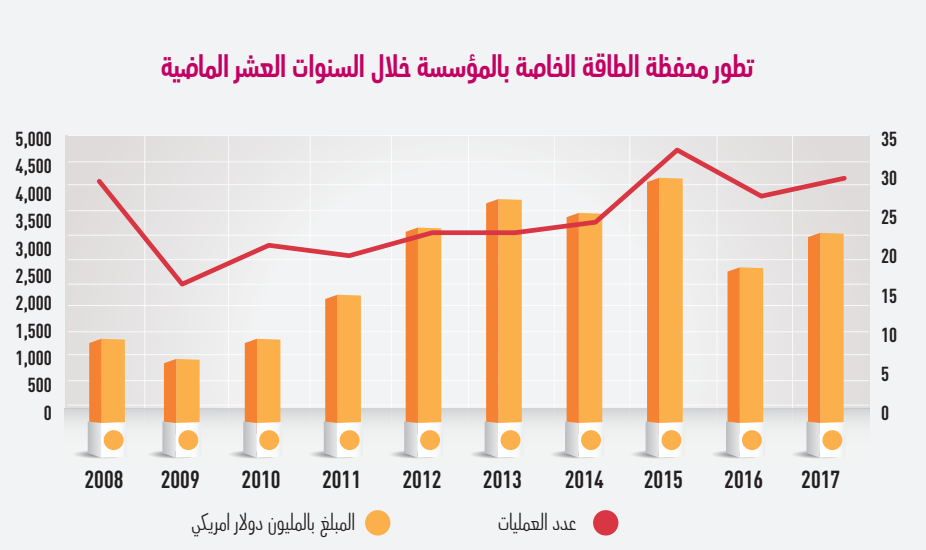

وفي عام 2017، انتعش تمويل قطاع الطاقة بالدولار، مما يعكس أسعار النفط الأكثر استقراراً، وكذلك الطلب المتزايد على تمويل النفط من بعض الدول الأعضاء. ومع ذلك، ومن الناحية التاريخية فإن حجم التمويل كان أعلى بكثير خلال فترة ارتفاع أسعار النفط (2012-2015). وقد أثرت هذه البيئة على اتجاه المؤسسة لتمويل قطاع الطاقة، مما أسفر عن النتائج التالية:

- شكل تمويل منتجات الطاقة 77 % من إجمالي الموافقة في عام 2017، بالتوازن بين تمويل النفط الخام والمنتجات النفطية.
- يعود الجزء الأكبر من التمويل المرتبط بالطاقة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الزراعة والأمن الغذائي

تواصل تدخلات المؤسسة في قطاع الزراعة في تغطية السلع التي تُساعد الدول الأعضاء على توفير فرص عمل وتحسين الإنتاجية وتخفيف وطأة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. وجديرٌ بالذكر فان المؤسسة تقدم دعماً كبيراً لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يتم تخصيص جزء كبير من محفظة التمويل التجاري للقطاع الزراعي، مما يؤثر بقوة على تعزيز الأمن الغذائي في البلاد. وفي واقع الأمر، تُشكل الزراعة الحصة الأكبر (59%) من محفظة التمويل التجاري الخاصة بالمؤسسة في أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من أن التمويل الزراعي يعتمد في المقام الأول على المحاصيل المدرة للنقود (كالقطن والفول السوداني)، إلا أنه يُساعد في تعزيز الأمن الغذائي، حيث يستخدم المزارعون جزءاً من المدخلات الزراعية المموَّلة في زراعة المحاصيل الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح التمويل للمزارعين الحصول على مدفوعات في أوقات محددة مقابل المحاصيل التي يُنتجونها، الأمر الذي يُحسن من دخل أُسرِهم.

إلى جانب التدخلات التي تتم في أفريقيا جنوب الصحراء، وسعت المؤسسة نطاق تمويلها ليشمل السكر وزيت النخيل (إندونيسيا) وكذلك الأرز والقطن (تركيا).

ونقدم فيما يلي بيان بعض التدابير المتخذة لتعزيز الأمن الغذائي وتقديم مزيد من الدعم لقطاع الزراعة:

- التعاون والشراكة مع إدارة الزراعة بالبنك الإسلامي للتنمية للتعاون بشأن تعزيز تمويل القطاع الزراعي في الدول الأعضاء
- الشراكة مع منظمة الأمن الغذائي الإسلامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي
- تقديم حلول تجارية متكاملة
- ربط المنتجين مباشرة بالمشترين في الدول الأعضاء

بلغ إجمالي الموافقات لقطاع الزراعة في عام 2017 9% من المحفظة، حيث حصل القطاع على ثالث أكبر تخصيص من المحفظة بعد قطاعي الطاقة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخلال عام 2018، وافقت المؤسسة على 15 عملية لقطاع الزراعة في 6 دول من الدول الأعضاء. وللاطلاع على التوزيع حسب الدول، يُرجى الرجوع إلى الشكل 3.

الشكل 3: الدول المستفيدة من التمويل الزراعي المقدم من المؤسسة في عام 2017

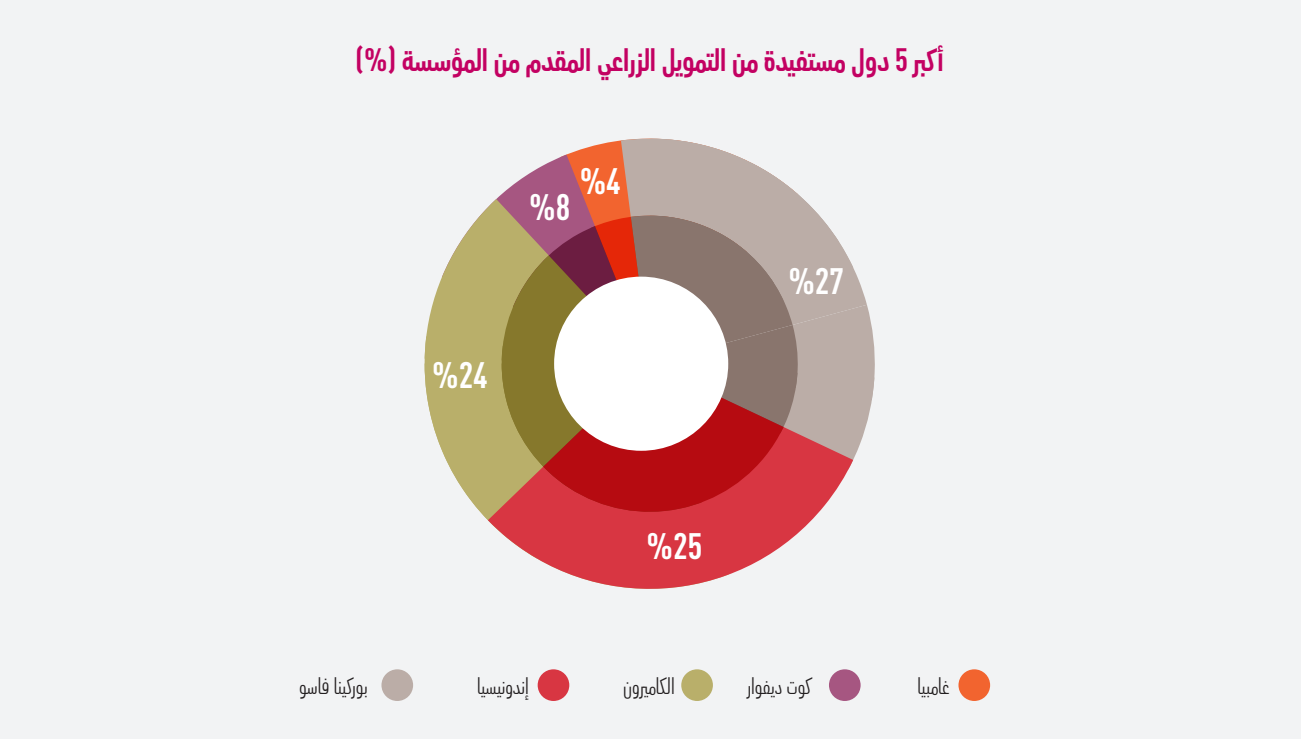

ونوضح فيما يلي بيان السمات الرئيسية لتمويل المؤسسة في هذا القطاع:

- تتسم المحفظة الزراعية بالتوازن بين السلع الأساسية المهمة (مثل السكر الخام والمكرر والأسمدة والمدخلات الزراعية الأخرى) ودعم السلع التصديرية الرئيسية (مثل القطن والفول السوداني والحبوب)؛

- استأثرت أفريقيا وآسيا بأكبر حصة في هذه المحفظة، والمستفيدون الرئيسيون فيها هم بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وغامبيا وإندونيسيا.

حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل

يُعتبر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الحقيقي في الدول الأعضاء، خاصة وأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور كبير في عملية توفير فرص العمل وتحقيق الإيرادات. وبالنظر إلى العقبات التي تواجه هذا القطاع في الحصول على التمويل والتحديات التي تواجهها المؤسسة للوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة مباشرة (بُعد المسافة، وتكلفة العناية الواجبة ومُعالجة عملية الائتمان، والمراقبة، وما إلى ذلك)، تسعى المؤسسة إلى توفير حلول تجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إقامة شراكات استراتيجية مع مؤسسات مالية محلية وإقليمية من خلال توسيع خطوط التمويل. ومن هذا المنطلق، تم تحديد الشراكة مع مؤسسات مالية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كواحدة من ركائز استراتيجية المؤسسة للعشر سنوات المقبلة.

من أجل الوصول إلى عدد أكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، تُقدم المؤسسة تمويل المرابحة للمؤسسات المالية المحلية، والتي بدورها تقدم التمويل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعملاء القطاع الخاص. وهذا لا يساهم في توفير فرص للحصول على التمويل فحسب، بل يساعد أيضاً على تعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يتم تقديم أدوات التمويل الإسلامي في البنوك الشريكة.

جمع الموارد من أجل التمويل التجاري

كان عام 2017 عاماً استثنائياً من حيث الحقائق الجديدة في الأسواق، مما يمثل تحديات ناشئة لعملية توفير الأموال لعمليات التمويل التجاري بالوتيرة المعهودة ذاتها.

الطلب المتزايد من قبل كبار عملاء المؤسسة السياديين على التمويل "السريع" وكذلك جهودهم في جمع الأموال من أسواق رأس المال من خلال إصدار الصكوك، والمنافسة مع التمويل المقدم من قبل المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، والضغوط المتعلقة بتكاليف التمويل، إلى جانب استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية تمثل جميعها تحديات واجهتها المؤسسة وأدت إلى صعوبة في جمع الأموال المستهدفة من شركائها في السوق خلال عام 2017.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، نجحت المؤسسة خلال عام 2017 في جمع ما مجموعه 3 مليارات دولار أمريكي من داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشركائه في السوق لتمويل 23 عملية مشتركة لصالح 12 دولة من الدول الأعضاء. ويمثل هذا المستوى من الأموال المجمعة ما يقرب من 81% من إجمالي التمويل التجاري الذي تُقدمه المؤسسة لعملائها هذا العام.

ومن الآن فصاعداً، ستُعزز المؤسسة، من خلال خبراتها الممتدة لعقد من الزمن، علاقاتها الطويلة مع الشركاء الاستراتيجيين وتستكشف آليات مبتكرة جديدة لجمع الأموال من الأسواق وتستهدف أسواق جديدة وأنواع جديدة غير مستغلة من المستثمرين المهتمين بأصول التمويل التجاري.

تعبئة الموارد من أجل التنمية التجارية

تشمل مصادر تعبئة الموارد الخاصة بالتنمية التجارية جمع الموارد لصندوق التنمية التجارية وتخصيص نسبة من صافي الدخل من المؤسسة لأنشطة التنمية التجارية والمساهمات الأخرى من المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية وغيرها من الجهات المانحة للمنح والمنح الموجهة للمشاريع والرعايات. وسيكون للشركاء، مثل الإطار المتكامل المعزز (EIF) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) وغيرهما من الشركاء غير التقليديين مثل المراكز البحثية والمؤسسات، دور أساسي في السنوات القادمة لزيادة تعبئة الموارد المالية من أجل التدخلات الهادفة إلى تحقيق التنمية التجارية. ولقد تمكنت المؤسسة في عام 2017 من جمع موارد بقيمة 950,000 دولار أمريكي لمبادرات تنمية التجارة.

تنمية التجارة والأعمال

بالنسبة لمجال التنمية التجارية وفي إطار استراتيجيتها المعتمدة حديثاً 2016-2025، تُقدم المؤسسة حلولاً تجارية متكاملة تجمع بين التمويل التجاري وعناصر التنمية التجارية المصممة للتصدي لبعض تحديات التنمية التجارية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تمزج المؤسسة تدخلاتها في مجال التنمية التجارية، بما في ذلك برامج المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة (TRTAs) الخاصة بها، مع حلول التمويل التجاري التي تقدمها في عملية تصميم وتنفيذ برامج التكامل والتنمية المحلية والإقليمية.

وفيما يلي بعض الأمثلة على البرامج التجارية المتكاملة: (1) برنامج تنمية صادرات القهوة الإندونيسية (2) برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (3) برنامج تخفيف الأفلاتوكسين في غامبيا (4) برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا. وتتضمن جميع المشاريع عناصر التنمية التجارية والتمويل التجاري بهدف التصدي لتحديين مزدوجين يواجهان القطاعين والدول على حد سواء، مثل محدودية الحصول على التمويل والوصول للأسواق الدولية وتطوير القدرة التنافسية القطاعية والإقليمية، وذلك من خلال تنفيذ برامج تنمية القدرات واتخاذ تدابير تيسير العمليات التجارية.

ونعرض فيما يلي وبصفة عامة المبادرات والمشاريع الحالية في محفظة تنمية التجارة والأعمال:

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية

لا تعكس جسور التجارة التي تربط بين الدول العربية والأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إمكانات التجارة بين المنطقتين. ونتيجة لذلك، اتفقت المؤسسة وبرنامج الصادرات السعودية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والمؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات على تأسيس منصة شراكة لمعالجة هذه القضية وذلك من خلال وضع برنامج لتعزيز التجارة الإقليمية بهدف تعزيز التجارة الداخلية بين المنطقتين.

وبعد الإطلاق الرسمي لهذا البرنامج خلال الفترة من 22-23 فبراير 2017، اتجه التركيز نحو تأسيس لجنة توجيهية على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لدمج البرامج والمبادرات المختلفة لأعضاء المجموعة في إطار هذا البرنامج. وفي هذا الصدد، أنشأ رئيس البنك الإسلامي للتنمية لجنة توجيهية معنية ببرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية لتنسيق عمليات التدخل الخاصة بمؤسسات البنك الإسلامي للتنمية ومجموعاته في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية. وعلاوةً على ذلك، انعقد الاجتماع الأول لمجلس حوكمة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية في 1 و2 نوفمبر 2018، حيث تتولى المؤسسة ، ومنذ إطلاق البرنامج، الجهود الرامية إلى تنفيذ مختلف المشروعات والأنشطة. والأنشطة التالية ما هي إلا أمثلة على ما اضطلع به البرنامج منذ إطلاقه، في حين يتم تصميم أنشطة أخرى (أو يتم تنفيذها حاليا أو أي منهما).

- الدورة الأولى من لقاء البائعين والمشترين في قطاعي للمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية،
- لقاء البائعين والمشترين في قطاع المنتجات الغذائية،
- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - منتدى أعمال الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير،
- المنتدى الخاص بـ "ترويج للصادرات العربية في الأسواق الأفريقية"،
- المنتدى الأول للتمويل التجاري الإفريقي العربي
- الدورة الثانية من لقاء البائعين والمشترين في قطاعي للمستحضرات الصيدلانية والأجهزة (ديسمبر 2018).

برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية

Aid for Trade Initiative for the Arab States

بهدف البرنامج الى تعزيز التعاون والتكامل التجاري بين الدول العربية وبقية العالم. وتولت المؤسسة زمام المبادرة لتصميم برنامج لتنمية التجارة الإقليمية وتنفيذه مع التركيز بشكل خاص على "تعزيز التكامل الإقليمي" لدعم النمو الاقتصادي والتنمية. وقد شهد شهر ديسمبر 2013 اطلاق برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية. وبشكلٍ أكثر تحديداً، تتمثل أهداف برنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية فيما يلي:

- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال إصلاح السياسات التجارية وتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات دعم التجارة؛
- تعزيز جانب العرض التجاري وتكامل سلسلة القيمة؛
- تعزيز قدرة منظمات التعاون التجاري الإقليمية وشبه الإقليمية على تحسين إدارة سياسات وبرامج التكامل التجاري.

وقد تم الاختيار على خمس هيئات تابعة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) والبعثات الدائمة للدول العربية في جنيف والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ومركز تدريب التجارة الخارجية في مصر باعتبارها هيئات تنفيذية للبرنامج. وتهدف المشروعات المقترحة والمنفذة إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات التصدير الوطنية وتحسين قدراتها المؤسسية والبشرية في مجال تعزيز التجارة وتيسيرها.

أُعتمد حتى الآن 28 مشروعاً لصالح 19 دولة عربية (4 دول أقل نماءً و9 دول متوسطة الدخل و6 دول مرتفعة الدخل). يخضع البرنامج، الذي انتهى للتو، في الوقت الحالي لتقييم مستقل، وستُصمم في أعقابه المرحلة الثانية.

مبادرة تبادل المعارف والخبرات في غينيا:

الربط العكسي هو شكل من أشكال تصميم وتنفيذ المساعدة الفنية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والذي من خلاله تستطيع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تسهيل نقل المعارف والخبرات من دولة عضو إلى أخرى. وقد وقع الاختيار على تونس بفضل ما تملكه من خبرة واسعة في دعم تنمية القطاع الخاص من خلال السياسات والبرامج الحكومية المختلفة لتكون البلد المزود، ويمثلها في هذا المشروع الوكالة التونسية للتعاون الفني. يهدف المشروع إلى تطوير سلاسل القيمة لقطاعي المانجو والكاجو في جمهورية غينيا. وتعمل المؤسسة والبنك ومصرف باديا وبرنامج الإطار المتكامل المعزز (EIF) التابع لمنظمة التجارة العالمية على إتمام كل الترتيبات للبدء في تنفيذه.

ويعتبر هذا المشروع أحد الأمثلة الأولى على تدخلات المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية المقرر تنفيذها تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية الذي يتماشى مع الهدف العام لبرنامج تسهيل إنشاء شراكة تجارة وعمل جديدة فيما بين دول المنطقة المستهدفة.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يعمل المشروع على تحسين سلاسل قيمة المانجو والكاجو في البلاد، وتعزيز قدرات الأعمال والتسويق لدى شركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم جودة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطوير منتجاتها.

"الانطلاق نحو التصدير" في جمهورية السنغال: - برنامج دعم قدرات التجارة الدولية والوصول إلى الأسواق الخارجية

Export launchpad SENEGAL DEVELOPING TRADE OPPORTUNITIES

"الانطلاق نحو التصدير" هو برنامج تدريب مدربين أُعد بالتعاون مع مكتب تيسير التجارة الكندي يهدف إلى دعم تطوير القدرات البشرية في مجال التجارة الدولية في السنغال. ويتكون هذا البرنامج من مكونين يركز أولهما على تأسيس منصة لتدريب المصدرين للوكالة السنغالية لترويج الصادرات ومؤسسات دعم التجارة الأخرى في السنغال وتدريب المدربين الذين يمكنهم ضمان استدامة البرنامج. كما يهدف أيضاً إلى تمكين الوكالة السنغالية لترويج الصادرات على تقديم خدمات التدريب والدعم المتعلقة بالتجارة إلى المصدرين السنغاليين في مختلف القطاعات لمساعدتهم على تنمية أنشطتهم التصديرية. وفي هذا الصدد، تم تدريب 30 شركة سنغالية في أغسطس 2018 وذلك اعتمادا على المدربين الذين تم تدريبهم من خلال هذا المشروع.

أما المكون الآخر من المبادرة المقترحة المنفذة مؤخراً في 2018 فيركز على إعداد قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة السنغالية وتعزيزها. ويهدف هذا المكون إلى تمكين تلك الشركات بالأدوات والمعرفة اللازمة التي من شأنها أن تسهم في تقديم منتجاتها إلى السوق الكندية بطريقة فعالة حتى تدخل في سباق المنافسة أمام الشركات الأخرى والسماح لها باستغلال فرص التصدير المحتملة الجديدة.

برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا

برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا هو عبارة عن برنامج متكامل يجمع بين تطوير التجارة والأعمال وبين تمويل التجارة ويهدف لسد فجوة التمويل التجاري للشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الحصول على التمويل. وأرسلت المؤسسة بعثة استكشافية وتقصي الحقائق إلى غرب أفريقيا في أغسطس 2017 بهدف الحصول على فهم واضح لأسباب عدم استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو المتوقع من خطوط التمويل المقدمة إلى البنوك حيث التقى وفد المؤسسة خلال بعثة تقصي الحقائق مع أكثر من عشرين (20) من أصحاب المصلحة في توجو وبنين وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار من أجل الوقوف على احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وكيف يمكن أن تكون تدخلات المؤسسة المالية الدولية في محلها من أجل توليد مزيد من القيمة. وبناءً على النتائج الرئيسية للبعثة، يتبين أن هناك حاجة ملحة (بالنسبة للأعمال التجارية والتنمية) لتصميم وإطلاق برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا التابع للمؤسسة.

ويتضمن البرنامج الذي أُطلق في 5 سبتمبر 2018 في بوركينا فاسو نشر أدوات مثل بناء القدرات للمؤسسات المالية الشريكة وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم إجراءات الحصول على القروض ووضع خطوط تمويل التجارة في البنوك الشريكة. وبناءً على الموافقة الأخيرة على خط التمويل إلى بنك كوريس السنغال، سيتم تنفيذ مشروع تجريبي مع بنك كوريس في السنغال وبوركينا فاسو.

برنامج معالجة آفة الأفلاتوكسين في غامبيا

هذا المشروع الذي يجري تنفيذ مرحلته التجريبية منذ شهر يونيو 2018 هو عبارة عن مشروع متكامل يجمع بين تمويل التجارة والمساعدة الفنية لدعم قطاع الفول السوداني في غامبيا. ويتعلق المشروع بشراء 100 طن من مادة الافلاسيف واستخدامه في حقول الفول السوداني بمساحة تبلغ 5000 هكتار خلال المواسم الزراعية 2018 و2019 لمحاربة آفة الافلاتوكسين. وسيتم شراء الفول السوداني المحصود عندما يتم التحقق من خلوه من الأفلاتوكسين من المزارعين بعلاوة قدرها 10% عن سعر المعان على البوابة الزراعية. وسيُصدر الفول السوداني المعالج الذي يبلغ حوالي 20% من إجمالي المحصود إلى الاتحاد الأوروبي بسعر أعلى بنسبة 30% للطن عن عام 2016.

يهدف تطوير المشروع إلى تحسين سبل عيش مزارعي الفول السوداني في غامبيا من خلال زيادة القيمة التصديرية لإيرادات الفول السوداني بفضل انخفاض تلوث الأفلاتوكسين في كامل سلسلة قيمة الفول السوداني